

# مجموعة طلال أبوغزاله



المجموعة العربية للخدمات المهنية الدولية

تدير من مقرها الاقليمي في عمان ٦٠ مكتباً للمجموعة و ١٨٠ مكتب تمثيل حول العالم

## رسالة مفتوحة إلى دولة الدكتور معروف البخيت رئيس الوزراء

حياة طيبة واحتراماً وبعد،

١١- تعلمون دولتكم أننا أقمنا دعوى أمام محكمة العدل العليا لإلغاء قرار الاستملاك وتمسك بها، وكل ذلك بسبب تصرفات أمانة عمان ونتمنى إنهاء هذا النزاع الذي تسببت به الأمانة ويؤسفنا جداً أنها جعلت منكم خصماً لا نتمناه لنا أبداً.

١٢- إن عدم حسم هذا الخلاف قبل فوات الأوان سيؤدي إلى سنوات طويلة من النزاع يؤلمنا أن يكون فيه مادة تسيئ إلى اقتصادنا نظراً لكافة المخالفات والانتهاكات الجسيمة للقانون من قبل أمانة عمان خدمة لمصلحة طرف ضد آخر.

١٣- وتعلمون أيضاً أن حكم محكمة العدل العليا سوف يتبعه (سواء قررت العدالة قبول أو عدم قبول طلبنا بإلغاء قرار الاستملاك) إجراءات يتيحها لنا القانون لأبد لنا من موقع مسؤوليتنا تجاه مصالح موظفينا وعائلاتهم أن نتخذها بما في ذلك اللجوء إلى المحاكم المدنية والجزائية، ليس فقط للمطالبة بالتعويضات التي يحكمها القانون، والتي قدرتها أمانة عمان بمبلغ خمسة ملايين دينار بهدف الاستنزاف والاستمرار بممارسة الضغط لإجبارنا على البيع، بل غيرها من إجراءات أيضاً.

- دولة الرئيس، وجنباً للمزيد من التشويه لسمعة وصورة الأردن واحتراماً لإرادة سيد البلاد بان تكون دولة القانون كما أعلن تكررًا نريد حلاً سريعاً لإنهاء هذه القضية التي أصبحت قضية رأي عام ليس في الأردن فقط بل عربياً ودولياً.

وبناء عليه نكرر ما طرحناه من بدائل على أمانة عمان سابقاً وقبل افتعال الأمانة هذه الأزمة المؤسفة:

(١) رفع القيد عن عقاراتنا والسماح لنا باستكمال المبنيين المرخصين،  
او  
(٢) أن نقيم برجاً بدلاً من المباني الحالية على اراضيها التي تبقى خارج منطقة العبدلي بمواصفاتنا وعلى حسابنا وعلى نفس الأسس المسموح بها في مشروع العبدلي من حيث المساحة والبناء والارتفاع مع بقائها خارج المشروع.

(٣) إدخال عقاراتنا ضمن منطقة العبدلي وإعطائنا ترخيص لبناء برج بدلاً من المباني الحالية بالمساحة والارتفاع المقرر به في المنطقة على أن تتحمل شركة العبدلي تكاليف بناء مساحة ١٥ ألف متر مربع من البرج، تعويضاً لنا عن العقارات والأضرار وتكفل نحن ببقية تكاليف البرج.

وفي جميع الأحوال يتوجب احتساب التعويضات المستحقة لنا عن الأضرار التي لحقت بنا حتى تاريخ التسوية بموجب القانون ومعايير المحاسبة الدولية.

- إننا في ظل القانون ودولة القانون لا نرى بديلاً غير هذه الحلول المقترحة ونعتقد بأنه قد آن الأوان لتدخلكم للتوصل إلى حل ودي ضمن هذا الإطار بصفتكم المؤمنين من قبل جلالة الملك المعظم على تطبيق واحترام القانون.

أرجو يا دولة الرئيس أن تفضلوا بدراسة هذا الكتاب بما عرف عنكم من دراية وحكمة وبما تعرفونه عنا شخصاً ومؤسسة من حرص على الوطن وسمعته دون التفریط بحقوقنا القانونية لأننا بذلك فقط نثبت إننا في دولة حكم القانون الذي يعمل سيد البلاد على ترسيخه، فالتنازل عن الحقوق هو مساعدة لمن يعمل على انتهاكها، ولن نكون مهما كلف الثمن متواطئين مع منتهكي القانون.

طلال أبوغزاله

١- أرجو دولتكم التفضل بالعلم بان شركة العبدلي للاستثمار قد أقامت سوراً غير مرخص وغير قانوني بمحاذاة عقارات مجموعتنا، وعلى ارض مستملكة و تقوم في وضح النهار منذ مده بأعمال إنشائية عليها.

٢- مع أننا وجهنا عدة رسائل إلى أمانة عمان للاستفسار عن أية تراخيص صدرت بهذا الخصوص أثناء وضع العقارات قيد الدراسة منذ تاريخ ٢٠٠٥/٦/٥ أو بعد قرار الاستملاك بتاريخ ٢٠٠٧/٦/٢٢ إلا أن الأمانة امتنعت كعادتها عن الرد على هذه الاستفسارات.

٣- وسواء كانت شركة العبدلي تقوم بهذه الأعمال الإنشائية بترخيص او بدون ترخيص فان في ذلك مخالفة للقانون في كلا الحالتين. إذ انه لا يجوز البناء على ارض وضعت قيد الدراسة أو بعد استملاكها كما أنه لا يجوز لأمانة عمان الترخيص لشركة خاصة بالإنشاءات عليها، وبالتالي كل ما يجري من إنشاءات هو غير قانوني.

٤- ولعل هذا هو السبب في أن أمانة عمان مازالت تماطل في تقديم المستندات التي أمرتها المحكمة بتقديمها بناء على طلبنا، بما في ذلك بيوعات العقارات قيد الدراسة وبعد الاستملاك، ودمجها، و فرزها، و رهنها.

٥- وحيث أننا لدينا ترخيصين رسميين صادريين عن الأمانة بتاريخ ٢٠٠٥/١/١٦ و ٢٠٠٤/١٠/١٢ لاستكمال إنشاء مبنيين قيد التنفيذ في الموقع، وبما أن سيادة القانون تفرض أن يكون لنا الحق في البناء قبل أي رخص أخرى لاحقة إن وجدت، فإن لنا الحق أن نواصل أعمال البناء في هذين المبنيين ونحن نتمسك بهذا الحق.

٦- إن تسوير المنطقة بمحاذاة عقاراتنا يوضح تماماً إمكانية إخراج عقاراتنا من منطقة مشروع العبدلي، ويستطيع أي مراقب أن يرى كيف أن السور أقيم بحيث يستثنى عقاراتنا، علماً بأن كل مخططات المشروع المعلنة لاتشمل عقاراتنا أصلاً.

٧- لقد أقامت شركة العبدلي للاستثمار حائطاً من اللوحات الإعلانية على امتداد الأراضي المستملكة بجوار عقاراتنا لا تتفق مع قانون اللوحات الإعلانية الصادر عن الأمانة وفي ذلك مخالفة أخرى للتعليمات دون أي إجراء من الامانه تجاه تلك المخالفة، في حين تعمل على إزالة كل ما تراه مخالفاً لشركة العبدلي.

٨- ولقد أكدت المعلومات التي لدينا بأن الكثير من الأراضي المستملكة في المنطقة قد جرى بيعها إلى شركة العبدلي فور صدور قرار الاستملاك مما يلغي قرار الاستملاك ولذلك فنحن نعتبر أن عقاراتنا قد أصبحت غير مستملكة حكماً على قدم المساواة مع الأراضي الأخرى التي أجازت الأمانة بيعها، ونحن نتمسك بهذا الحق.

٩- بناء على طلب من عدالة محكمة العدل العليا، زودت دائرة الأراضي عدالة المحكمة ببيانات هامة تثبت انه قد تم بيع ورهن عقارات مستملكة لصالح شركة العبدلي للاستثمار مما يثبت قطعاً أن قرار الاستملاك لم يكن بهدف المنفعة العامة مما يؤدي حكماً إلى إلغاء القرار.

١٠- لقد تكرمتم بان أحلتهم إلينا رد أمين عمان على رسالتكم إليه والتي طلبتكم إليه فيها إبداء رأيه في كتابنا الموجه إليكم بتاريخ ٢٠٠٧/٤/٢٤، ويبدو أن المغالطة التي جاءت في رده إلى دولتكم كان هدفها التضليل وصولاً إلى صدور قرار الاستملاك إذ لم يكن من الممكن لمحكمة العدل العليا أن تكون قد نظرت في طلب الطعن بقرار الاستملاك، قبل صدوره!